

(مادة ١٨)

١ - هذه الاتفاقية غير محددة المدة وتوضع موضع التنفيذ من تاريخ بادل المذكرات الدالة على التصديق عليها .

٢ - هذه الاتفاقية عند ما توضع موضع التنفيذ - تحمل محل الاتفاق الذي سبق عقده بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ٢٧ مارس ١٩٥٨ دون المساس بالمعقود والاتفاقيات لمسارية بين الهيئات الملاحية المعنية في كلا الدولتين .

٣ - يجوز إلغاء الاتفاقية من أى جانب من الطرفين المتعاقدين بإخطار بئذ ستة شهور سابقة لتاريخ الإلغاء .

أبرم ووقع في ١٩٧١/٥/١ في القاهرة من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية .

عن
الجمهورية العربية المتحدة
عن
جمهورية ألمانيا الديمقراطية

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٩٧٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٧ بشأن الموافقة على الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية في مجال الملاحة والنقل البحري الموقعة في القاهرة بتاريخ أول ابر سنة ١٩٧١؛

قرر :

مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية في مجال الملاحة والنقل البحري الموقعة في القاهرة بتاريخ أول مايو سنة ١٩٧١ ليحل بها اعتبارا من ٢٠ يناير سنة ١٩٧٢

مراد غالب

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٢٣ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إزالة الأجزاء البارزة عن خط التنظيم بشوارع النصر وميدان القراشى ببندر منيا القمح محافظة الشرقية من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٩ لسنة ١٩٦٢ باعتبار مشروع إزالة الأجزاء البارزة عن خط التنظيم بشوارع النصر وميدان القراشى ببندر منيا القمح - محافظة الشرقية من أعمال المنفعة العامة ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إزالة الأجزاء البارزة عن خط التنظيم بشوارع النصر وميدان القراشى ببندر منيا القمح - محافظة الشرقية الموضع حدوده ومعاملة بالمذكرة والرسم المرافقين .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ اذى اقمدة سنة ١٣٩١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧١)
أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣١٢٣ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إزالة الأجزاء البارزة عن خط التنظيم بشوارع النصر وميدان القراشى ببندر منيا القمح - محافظة الشرقية من أعمال المنفعة العامة

من أعمال المنفعة العامة

بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٨ صدر قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٩ لسنة ١٩٦٢ باعتبار مشروع إزالة الأجزاء البارزة عن خط التنظيم بشوارع النصر وميدان القراشى ببندر منيا القمح محافظة الشرقية من أعمال المنفعة العامة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والفوائين المعدلة له ولم يتيسر تنفيذه وذلك لعدم توفر الاعتمادات المسالية .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٢

بتعيين مدير عام للثروة الحيوانية بمصلحة الطب البيطرى
بوزارة الزراعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد الدكتور منير اسكندر غبريال ، مديرا عاما
للثروة الحيوانية من الفئة (١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيه) بمصلحة الطب البيطرى
بوزارة الزراعة .

مادة ٢ - على وزير الزراعة واستصلاح الأراضى تنفيذ هذا القرار ما

سهر برئاسة الجمهورية في ٢٢ مارس سنة ١٩٧٢ (٦ أبريل سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٢

بتعيين مدير للشئون المالية والإدارية بالمؤسسة المصرية العامة
لاستزراع وتربية الأراضى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون

رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١

على نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ؛

ونظرا لأن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف
الذكر تنص على أنه "إذا لم تودع النماذج أو القرارات الوزارى طبقا للإجراءات
النصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار
المقرر للنفقة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة
للمقررات التي لم تودع النماذج أو القرارات الخاص بها " .فن تم يكون قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٩ لسنة ١٩٦٢
سالف الذكر قد سقط مفعوله لمضى أكثر من سنتين على نشره في الجريدة
الرسمية في ١٩/٨/١٩٦٢ دون تنفيذ .وفد بعثت محافظة الشرقية مشيرة إلى أن المقررات اللازمة لتنفيذ
المشروع واقعة في منطقتى ١٠٦٩ مسلسلة كما هو موضح على الرسم المرافق
وهي مملوكة للسادة المذكورين بالكشف المرافق الذين لم يوافقوا على نزع
ملكيتهم المتداخلة في المشروع .كما أشارت إلى أن السيد محافظ الشرقية قد وافق على تنفيذ المشروع ،
وأن المبلغ اللازم للتعويض عن نزع الملكية البالغ وقدره ٣٤٠٠ جنيه
(ثلث ثلاثة آلاف وأربعمائة جنيه) قد أودع تحت تصرف تفتيش المساحة
بالقازيق على دفعات آخرها بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٠ وطلبت السير في
إجراءات استصدار القرار الجمهورى اللازم في هذا الصدد حتى يتسنى
صرف التعويضات لمستحقيها .لذلك فقد أعد مشروع قرار رئيس الجمهورية باعتبار المشروع سالف
الذكر من أعمال المنفعة العامة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
بشأن نزع ملكية المقررات للنفقة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .ويتشرف وزير الإسكان والتشييد بعرض مشروع القرار المرافق بوجه
في حالة الموافقة التفضل بإصداره ما

وزير الإسكان والتشييد

مهندس : على السيد محمد

كشف بأسماء الملاك بشارع النصر وميدان القرائى

(١) شاكر وسعيد أحمد اسماعيل .

(٢) مصطفى وأحمد ورثة سيد الخلو

(٣) ورثة فرحات عميرة عنهم سميرة فرحات عميرة

(٤) عبد الفتاح محمد عسكر .

(٥) ورثة أحمد العجوى .

(٦) عبد الحميد عباس .

(٧) ورثة الحاج ابراهيم عمار (بنات) .